جمهورية العراق
مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
Republic of Iraq
AML / CFT Office

الدليل الارشادي للمؤسسات المالية حول مخاطر التعامل بالعملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية واستخدامها من قبل غاسلي الأموال وممولي الإرهاب

مقدمة

أدى التقدم التكنولوجي والابتكارات الناتجة عنه إلى إحداث تغيير جذري في الطريقة التي تدير بها المؤسسات أعمالها وتقدم بها خدماتها، حيث شهدت العملات المالية تطوراً هائلاً في عصرنا الحالي، فظهرت العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية على أنواع متعددة، وقد تعامل معها بعض الدول ورفض التعامل معها دول أخرى، واحتوت هذه العملة على مخاطر متعددة نظراً للتقلبات الشديدة في قيمتها ، علاوة على وجود العديد من المخاطر المرتبطة بها، الا انها بدأت تحوز تدريجياً على ثقة بعض المتعاملين داخل شبكة الانترنت ، نظراً لما تحظى به من لامركزية وانسيابيه في إصدارها وتداولها، إضافة الى إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية المرتبطة بها بسهولة ويسر من خلال منصات التداول المنتشرة عبر شبكة الانترنت ، وهو ما دفع بعض المؤسسات في انحاء العالم الى قبولها وكوسيلة دفع.

وفي ظل غياب القوانين المعنية بمتابعة التعاملات بالعملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية ، اجتذبت انتباه الكثير من العصابات الاجرامية والجماعات الإرهابية على شبكة الانترنت في ضوء ما تتيحه من إخفاء لهوية المتعاملين بها، فلا يمكن بسهولة متابعة التحويلات المالية بين مستخدميها من خلال الانترنت نظراً لعدم وجود وسطاء ماليين.

وتسعى مجموعة العمل المالي FATF إلى وضع حد للمعاملات الافتراضية، وتطلب من الدول اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان قيام مزودي خدمة الأصول الافتراضية بمراقبة بيانات العملاء ومشاركتها في ما بينهم مع السلطات الحكومية ذات الصلة.

كما نود الاشارة الى أن جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الأصول الافتراضية تعد من أخطر الجرائم، وأن أسباب الخطورة تكمن في تأثيرها السلبي البالغ على الاقتصاد الوطني كونها جريمة منظمة عابرة للحدود، بالاضافة إلى أن الأموال المتحصلة منها تستخدم غالباً في تمويل جرائم خطيرة أخرى، حيث يستخدم المجرمين وسائل تقنية عالية التي تحاول بشكل ذكي ومدروس الالتفاف حول النصوص القانونية الوطنية والدولية التي تجرمها اذا تم استخدامها بغياب ترخيص من الجهات الرقابية.

الهدف من الدليل

حماية قطاع المؤسسات المالية من الاستغلال لعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب من مخاطر التعامل بالعملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية واستخدامها من قبل غاسلي الأموال وممولي الإرهاب، وإتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من تلك العمليات، والحد من تفشي هذا النوع من الجرائم التي تمتلك العديد من الصور لاسيما تلك العابرة للحدود وليس لها وجود حقيقي ودخولها بدون أي ضابط قانوني أو رسمي والذي قد يكون ممراً مؤاتياً لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مفهوم العملات الافتراضية

هي عملات غير منظمة والتي عادة مايصدرها ويتحكم بها مطوروها، ويتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد، وذلك لتقليص سيطرة العملات التقليدية، وإلغاء وجود طرف ثالث.

وأن من أهم التعريفات الصادرة للعملات الافتراضية تلك المرتبطة بمجموعة العمل المالي (FATF)، والتي تنظر إلى العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية على أنها تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن المتاجرة بها رقمياً وتعمل كوسيط للتبادل و/أو وحدة حساب و/أو مخزن للقيمة وهي ذات وظائف النقود القانونية، إلا أنها ليست مدعومة بغطاء قانوني.

مخاطر التعامل بالعملات الافتراضية ومزودي خدمات الاصول الافتراضية

من الصعب وغير المنطق القول أن هناك نماذج أعمال يتم تقديمها أو تقنيات تكنولوجية يتم استخدامها دون وجود مخاطر وتحديات قد تعترضها، وفي حال استخدام عملات افتراضية بشكل عام قائمة على ابتكارات التكنولوجيا المالية فأن المؤشرات تتجه نحو التفكير جلياً بالمخاطر أو التحديات التي يمكن أن ترتبط بتلك العملات، خصوصاً وأن تحديد المخاطر الناشئة عن الأنشطة المالية بما فيها تلك القائمة ضمن ابتكارات التكنولوجيا المالية يلقي على عاتق السلطات الرقابية والتنظيمية مسؤولية تحديد أولوياتها واتخاذ الاجراءات المخففة للمخاطر ومقاومة التحديات التي تواجهها.

مزايا تجعل استخدام العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية بصورة كبيرة من قبل المجرمين: –

- لا تخضع لسلطة مركزية لمراقبتها والاشراف عليها وبالتالي تكون مخاطرها عالية جداً.
- لا تصدر عن بنوك مركزية ولا عن جهات تنظيمية.
- يسهل إخفاء هوية المتعاملين فيها.
- لا تتطلب الجهات العاملة في تحويل العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية إلى أموال حقيقية أية إجراءات صارمة للتعرف على الهوية.
- تصعب عملية مصادرة العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية من قبل الجهات الأمنية وجهات التحقيق.

- غير ملموسة: وهمية وافتراضية، وليس لها وجود فيزيائي، ولا يُعرف أصحابها.
- غير مستقرة سعرياً: حيث التذبذب الكبير في أسعارها، وأحيانا تذبذب بشكل جنوني.
- مشفرة الكترونياً: حيث يستطيع أي شخص يتقن استعمال الخوارزميات والبرمجة أن يُصدرها.
- غير خاضعة للرقابة الحكومية: حيث وجودها على الإنترنت يجعلها غير مقيدة بحدود أو حواجز بين الدول، وتعتبر ترسيخاً عملياً لمفهوم الحرية الاقتصادية.
- لا يوجد مقياس حقيقي لقيمتها، فهي غير مغطاة بالمعادن الثمينة (كالذهب والفضة وغيرها) كباقي العملات الحقيقية، وغير مغطاة أيضاً بالعملات العالمية المتعارف عليها كالدولار واليورو، لكنها بالوقت نفسه قابلة للتحويل للعملات الأخرى وفقاً لمقياس العرض والطلب منها.
- الند بالند: حيث يتم تبادلها على الانترنت بسرعة وسهولة ودون وجود وسطاء.
- سوقها الكتروني: لا يمكن الحصول عليها من بنك أو مؤسسة مالية، إنما عن طريق الانترنت فقط.

مخاطر استخدام العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية من قبل غاسلي الاموال وممولي الإرهاب: –

أ. المجرمون قادرون على غسل عائدات الجريمة لأنهم يستطيعون إيداع ونقل العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية بشكل عام دون التعريف بأنفسهم، حيث تنشأ المخاطر كون أن المرسل والمستلم يستطيعون إجراء معاملات من خلال العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية المشفرة على أساس الند للند ولا يحتاجون إلى تحديد الهوية الشخصية نظراً لعدم وجود أسماء مرفقة بها عناوين المحفظة الإلكترونية. علاوة على ذلك، لا يوجد وسيط يمكن أن يعلم السلطات الرسمية ذات الاختصاص عن المعاملات المشبوهة.

ب. إيداع ونقل العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية عالمياً بسرعة وبشكل لا رجعة فيه، حيث تنشأ المخاطر كونها وسيلة للدفع وهي كذلك مقبولة عبر الحدود الفضائية. ولا تتطلب المعاملات القائمة على العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية أكثر من الوصول إلى الإنترنت، حيث أن البنية التحتية للعملات الافتراضية تنتشر في جميع أنحاء العالم، مما يجعل من الصعب اعتراضها أو عكسها، وخصوصاً في ضوء استخدام شبكة الانترنت المظلم.

ج. قد يستخدم المجرمون التبادلات من خلال العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية لتجنب القطاع المالي المنظم والتجارة في السلع غير القانونية.

د. يمكن للمجرمين استخدام العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية في عمليات الابتزاز المجهولة.

هـ. يمكن أن تستخدم المنظمات الإجرامية العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية لتسوية احتياجات الدفع الداخلية أو المشتركة بين تلك المنظمات.

و. تجعل العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية الأفراد أكثر قدرة على الانخراط في النشاط الإجرامي وذلك لسهولة الوصول إليها.

حـددت مجموعـة العمـل المـالي (FATF) بعـض المخـاطر الرئيسـية المرتبطـة بـالعملات الافتراضـية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية والأصول المشفرة وذلك على النحو التالي: –

1. تـوفر الأصـول الافتراضـية إمكانيـة اخفـاء الهويـة أكثـر مـن طـرق الـدفع الإلكترونيـة التقليديـة، حيـث يمكـن تـداول الأصـول الافتراضـية عبـر منصـات الإنترنـت والتـي تتميـز بشـكل عـام بعلاقـات لا تتطلـب التقـاء العميـل وجهـاً لوجـه مـع العميـل الآخـر، وقـد تسـمح بتمويـل وتحـويلات لأطـراف مجهولـة الهويـة (تمويـل نقـدي أو تمويـل مـن طـرف ثالـث مـن خـلال التبـادلات الافتراضـية التـي لا تحـدد المصدر بشكل صحيح أو وجهة الأموال).
2. يزيـد الوصـول العـالمي للأصـول الافتراضـية مـن مخـاطر غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، حيـث يمكـن الوصـول إلـى أنظمـة الأصـول عبـر الإنترنـت أو عبـر الهواتـف المحمولـة، ويمكـن اسـتخدامها لإجراء مدفوعات عبر الحدود وتحويل الأموال.
3. تعتمـد منصـات الأصـول الافتراضـية عـادة علـى البنـى التحتيـة المعقـدة التـي تسـتخدم عـدة كيانـات، وغالبـاً مـا تنتشـر عبـر عـدة بلـدان لتحويـل الأمـوال أو تنفيـذ المـدفوعات، وهـذا التـوزع للخـدمات يعنـي أن مسـؤولية الامتثـال والرقابـة لمخـاطر غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب قـد تكـون غيـر واضـحة، عـلاوة علـى ذلـك، قـد يـتم الاحتفـاظ بسـجلات العمـلاء والعمليـات مـن قبـل كيانـات مختلفـة، وغالبـاً مـا تكـون فـي ولايـات قضـائية مختلفـة، ممـا يزيـد مـن صـعوبة الوصـول إليهـا بالنسـبة للهيـات التنظيميـة وسـلطات إنفـاذ القـانون، وتتفـاقم هـذه المشـكلات بسبب الطبيعة السريعة لتطور التكنولوجيا اللامركزية.

4. يمكـن أن توجـد مكونـات نظـام الأصـول الافتراضـية فـي ولايـات قضـائية لا تملـك ضـوابط كافيـة لمكافحـة غسـل الأمـوال أو تمويـل الإرهـاب؛ الأمـر الـذي يزيـد مـن مخـاطر اسـتغلال هـذه الأصـول فـي تنفيذ عمليات غير مشروعة كغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

الخطـوات الواجــب اتباعهــا مــن قبــل المؤسســات الماليــة للحــد مــن عمليــات التعامــل بــالعملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية والابلاغ عنها الى الجهات المختصة:

الخطوة الاولى: فهم مدى الخطورة

يتوجب فهم حجم الخطر الذي قد تشكله العملات الافتراضـية ومزودي خدمات الأصـول الافتراضـية في ما يتعلق بعمليات غسل الاموال وتمويل الإرهاب.

الخطوة الثانية: مواكبة التطور التكنولوجي

التنبه إلى أهمية تحسين الأطر التنظيمية للمعاملات المالية ومنع وسـائل غسـل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال قنوات المؤسسات مع تطور تكنولوجيا وطرق الاحتيال.

الخطوة الثالثة: تعزيز الخبرات في منتجات وتقنيات العملات الافتراضـــية ومزودي خدمات الأصـــول الافتراضية

مواكبة التطورات في منتجات وتقنيات العملات الافتراضـــية ومزودي خدمات الأصـــول الافتراضـــية ، مما يســـتوجب تعزيز الخبرات والقدرات التقنية المتاحة في هذا المجال للحد من اســـتغلال المنتجات المقدمة لهذا الغرض.

الخطوة الرابعة: فهم المخاطر التي تشكلها العملات الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية

يجب فهم وتقييم مخاطر غسـل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالعملات الإفتراضـية وعدم الدخول في أي إجراءات من هذا القبيل.

الخطوة الخامسة: الامتثال للمعايير الدولية

يجب وضــع إطار تنظيمي مرن يتوافق مع المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي في شــأن مكافحة غســل الأموال وتمويل الإرهاب.

الخطوة السادسة: التعاون على مختلف المستويات

إن التعاون بين المؤســـســـات المالية والجهات ذات العلاقة أمر بالغ الأهمية للحد من عمليات اســـتغلال المؤسسات والافراد من قبل المجرمين، تعاون الدولة تبعاً لطبيعة الاصول الافتراضية.

✕تحذير✕

أن التداول في العملات الافتراضية ينطوي على مخاطر عدة قد تنجم عن تداولها لاسيما فيما يتعلق بالقرصنة الالكترونية والاحتيال وعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وعلى الرغم من عدم وجود تشريع قانوني لها داخل جمهورية العراق، حذر البنك المركزي العراقي عدم استخدامها والتعامل بها وسيتم إخضاع المتعاملون بها لاحكام قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 والقوانين ذات العلاقة بهذا الخصوص.

الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة: –

يتم ملئ نموذج المعاملة المشبوهـــــة وإرساله إلى المكتب مع مراعاة السرية التامة ويكون تسليم الإبلاغ عن طريق أي من الوسائل الآتية: -

- التسليم باليد من قبل مسؤول الإبلاغ في قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- البريد الالكتروني الخاص بالمكتب (info@aml.iq)
- ولدى وجود أية استفسارات في هذا الشأن يمكن التواصل مع المكتب من خلال إحدى الوسائل التالية:
  الهاتف النقال الخاص بالمكتب (07809291412).